مدخل للدراسة المنظومة الإقتصادية الإسلامية



إدريس ولد القابلة

المحتويات

1- الفلسفات الوضعية والنهج الرباني... أي مصير ؟!

يقول البعض أن التحديث المستورد من الخارج أو المطبق من فوق يؤدي موضعيا إلى تقوية نفوذ الحركات الإسلامية، لكن يبدو أن المجتمع المغربي يراهن على امتلاكه لقدرة عالية لامتصاص وتبني كل ما هو جديد وحديث.

وفي الحقيقة يلاحظ على الصعيد الدولي انبعاث إسلامي جديد منذ منتصف التسعينات، ولم يحدث هذا الانبعاث الإسلامي الجديد في مركز واحد، وإنما ظهر في أماكن عدة وفي آن واحد حيث أصبحنا نعاين ولادة تنظيمات سياسة إسلامية، كظاهرة ملازمة لقيام معارضة سياسية. وانبعاث ديني كنتيجة لفشل الأحزاب الإيديولوجية التقليدية، التي باتت تصادف جملة من الصعوبات من جراء (رغبة السلطات الرسمية الأكيدة) في محاولة احتكار التوظيف السياسي للإسلام، حيث غالبا ما تتعارض تلك الأحزاب مع الفقهاء الرسميين أو رجال الدين الموالين للسلطة.

كما أن ظاهرة اندفاع الشباب نحو الدين أضحت بادية للعيان كطريق ونهج وأداة للتعبير عن الإحباط، وفقدان الأمل في إمكانية توفير العدالة الاجتماعية لاسيما بعد سلسلة طويلة من الإحباطات على امتداد عقود من الزمن.

فهل الفسلفات الوضعية دخلت مرحلة إفلاسها الأخيرة ولم يبق إلا اللجوء إلى النهج الرباني ؟

2-الإطار العام لطرح الإشكالية

لقد بين التاريخ إخفاق النظريات الاقتصادية الوضعية، لأنها اعتبرت الإنسان مجرد كائن عضوي لا يهتم إلا بالسعي لإشباع غرائزه وشهواته وحاجاته المادية دون اعتبار للقيم الدينية أو الأخلاقية أو الروحية والتقيد بها.
ومن الملاحظ أن مختلف تلك النظريات الوضعية أنتجت مشاكل ومعضلات وأزمات في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من بطالة وارتفاع الأسعار والجوع وتفسخ الأسرة وانحلال الأخلاق وتلوث البيئة والاغتراب وفقدان الهوية.

فهل المنظومة الاقتصادية الإسلامية قادرة على الإسهام في حل تلك المشكلات الحادة وتحقيق الغاية الإنسانية ؟

فإذا كان الاقتصاد الوضعي بمختلف أشكاله وتلاوينه اقتصادا أيديولوجيا يرتكز على العقل كمصدر وحيد للمعرفة، فإن الاقتصاد الإسلامي يستمد أصوله من الكتاب والسنة.

فمن المعروف أن النشاط الاقتصادي هو نشاط وعمل إنساني، وحسب النهج الرباني الذي يجسده الإسلام بامتياز، فإن العمل الإنساني لا يؤتي ثماره الطيبة إلا إذا صحت العقيدة. قال سبحانه وتعالى في سورة المائدة:" ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين".

فالمنظومة الاقتصادية الإسلامية هي منظومة عقائدية مرتبطة ارتباطا عضويا بعقيدة التوحيد، إيمانا وعبادة وأخلاقا. وهذا الارتباط هو الذي يحدد منهج وأدوات ومجالات المنظومة الاقتصادية الإسلامية والغاية التي تستهدفها. فالإسلام يهتم بشمولية الفعل الإنساني، في جانبه المادي وفي جانبه السلوكي دون الفصل بينهما.

إن الغاية المستهدفة هي الإصلاح لا الإفساد في أداء أي وظيفة اجتماعية أو اقتصادية، ويقول تعالى في هذا الصدد، في سورة القصص:" وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين".
وانطلاقا من هذا المنظور يتضح أن الإسلام لا يدعو إلى السلبية وعد الاهتمام بأمور الدنيا والأمور المادية لأنه كما يهتم بالمكون الروحي للإنسان يهتم كذلك بمكونه المادي.

فالإنسان خلق لعبادة الله واستخلافه في الأرض للتعمير والإصلاح، وليس للفساد فيها. يقول عز وجل في سورة هود:" هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها".

ولا يمكن إعمار الأرض وتعميرها دون عمل ودون إنتاج ودون تنظيم العلاقات بين الناس، أليس الضرب في الأرض والسعي في طلب الرزق واجبا على المسلم، وهو المطالب بتناول الطيبات من الرزق، يقول سبحانه وتعالى في سورة الأعراق:" قل من حرم زينة الله التي أخرج لبعاده والطيبات من الرزق".

فالإسلام يحرص على توفير الشروط الأساسية لضمان عيش كريم لمختلف أفراد المجتمع وفئاته وذلك باعتبار أنه لا يجوز في المجتمع الإسلامي انخفاض مستوى العيش عن حد الكفاية الضامن للفرد الحصول على الحاجيات الضرورية.

3-السياسة من منظور إسلامي

إن تطور الفكر السياسي يفيد أن إشكالية السياسية تمحورت دائما حول السلطة باعتبارها محور اهتمام هذا الفكر، ولا يخفى على أحد أن الحضارة اليونانية هي التي أسست للفكر السياسي الوضعي وأعطت الانطلاقة لمجمل الابتكارات في مجال المؤسسات.

ومهما يكن من أمر، فإن السياسة هي كيفية إدارة شؤون الناس وتنظيم أمورهم على وجه من الوجوه. إلا أن المفهوم الإسلامي للسياسة يؤكد على إدارة تلك الشؤون على أحسن وجه، لأن الإدارة مع استعمال الشدة والطغيان ليست سياسة إسلامية. فقد دأب المختصون على تعريف السياسة بعلم حكم الدول أو علم حكم المجتمعات الإنسانية، والقاسم المشترك لمثل هذه التعريفات أنها تظل تعريفات وليدة ظرفها ولا تتمتع بالإطلاقية، أما المفهوم الإسلامي للسياسة فهو أكثر سعة ويشمل حتى إدارة الفرد لنفسه ولعائلته ووسطه وبيئته.

والسياسة في المفهوم الإسلامي ليست هدفا بحد ذاتها، لأنها لا تعني الاستحواذ على آليات وأدوات القهر التي توفرها السلطة، وإنما تستهدف بالأساس توجيه النشاطات الاجتماعية وتنظيم الحياة على أحسن وجه لذلك فمجرد التنظيم وإحكام التنظيم لا يحققان شرط قيام السياسة الإسلامية، ما دام هدفها الأسمى هو إقامة الدين بجميع أبعاده. وفي هذا الصدد قال تعالى:" ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم" وكما هو معروف الإصر والغل هما القيود والمعوقات التي تمنع من تحقيق الإنسان إنسانيته. لذلك وضعت المنظومة الإسلامية نصب أعينها إزالة الفقر والقهر والاستغلال وتحرير الإنسان لتمكينه من الوصول إلى عبادة الله، لأن البداية تأتي من تحرير الإنسان وتمكينه من الإدراك أنه حر قادر على الاختيار وغير مجبر على القيام بأي عمل دون قناعة. وبذلك تكون السياسة الإسلامية تهدف إلى التوصل إلى سبل تحقيق الرفاه الاجتماعي وحماية الإنسان من مختلف أشكال التعسف.

ولذلك فلا يمكن لكل من هب ودب أن يكون سياسيا بالمفهوم الإسلامي، لأنها صفة تستوجب شروطا ومواصفات، أي امتلاك الأهلية لذلك. ولذلك فإن السياسة والممارسة لا يمكن أن يؤديها إلا نوع خاص من البشر من ذوي الأهلية الأخلاقية العالية.

وهذا يجرنا إلى الحديث عن الشرعية السياسية التي يحددها كل نظام حسب قواعد محددة، فإما أن تكون مرتكزة على الانتماء إلى أسرة تتوارث الحكم وإما أن تكون مستندة على انتخاب الأغلبية للحاكم. أما بالنسبة للمنظور الإسلامي فإن الشرعية ليست اكتسابية بل إنها تكمن في جملة مقومات تتم بالاختبار المبني على الإقناع والدوافع الذاتية الناشئة عن الالتزام الحر بالشريعة الإسلامية.

فالنظام السياسي الإسلامي يفترض عملية ترشح اختياري لبعض الناس ذوي المواصفات الأخلاقية والعقلية تتصالح الجماعة برضى تام على تسليمهم القيادة، ما دامت العلاقات، كل العلاقات محكومة بقواعد شرعية سواء في السلم أو الحرب أو الرخاء أو الفقر أو في حالة وجود معارضة وعدمها. فليس هناك أي تفصيل من تفاصيل الحياة الإنسانية إلا وقدمت له الشريعة الإسلامية حلا لا يمكن أن يرفضه أي إنسان مؤمن، إلا إذا كان قد جهل أبعاده.

ففي المنظور الإسلامي جميع أبناء البشر محترمون مهما تعددت آراؤهم أو أديانهم أو ألوانهم، وجميعهم محترمة حقوقهم، ما دامت السلطة ليست أداة قمع بقدر ما هي أداة لتنظيم وتسيير الحياة، لمنحها إنسانيتها الفطرية.

4-الإسلام والنظريات الاقتصادية الوضعية

كل النظريات الاقتصادية الوضعية بدون استثناء، ترتكز في نهاية التحليل على القوة بمختلف أشكالها وتلاوينها، إذ أنه تسعى بصفة أو بأخرى إلى اعتماد القوة كأساس للاستمرار، وهي قوة يمكن أن تتخذ عدة أشكال ك مادية معنوية، قانونية، عسكرية ومعرفية.

وكذلك الإسلام..إنه يرتكز على القوة لكنها قوة من صنف مغاير ومن طينة مختلفة تماما سواء فيما يخص مكوناتها أو الهدف المتوخى منها.

فمن حيث المكونات، القوة في نظر الإسلام ليست في المادة فحسب، وإنما هي قوة في الإيمان وقوة في المادة. فإذا كانت القوة الاقتصادية في منظور النظريات الوضعية هي هدف في ذاته، فإنها في المنظور الإسلامي مجرد وسيلة لتحقيق غاية الإنسان على الأرض.

ومن هنا يتضح الفرق الجلي بين غاية النشاط الاقتصادي عند الوضعيين وغايته انطلاقا من المنظور الإسلامي. فإذا كانت غاية النشاط الاقتصادي بالنسبة للمذاهب الوضعية هي تحقيق المتعة والإشباع واللذة والاستجابة لرغبات الإنسان، فإن الهدف منها في المنظور الإسلامي هو تمكين الإنسان من القيام بالمهمة التي كله بها الله سبحانه وتعالى على الأرض، هي البناء والتعمير والصلاح، وليس التخريب والفساد والهدم. يقول عز وجل في سورة البقرة:" كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين".

وفي هذا الإطار لابد من ملاحظة قضية منهجية في غاية الأهمية وهي أن النظريات الوضعية تهتم بالعملية الاقتصادية اهتماما قبليا، أما المنظومة الاقتصادية الإسلامية فتهتم بها اهتماما بعديا. وهنا يكمن بالضبط التباين الوضاح بين الأهداف المتوخاة بالنسبة للمنظومتين ، وفهم هذا التباين انطلاقا من نهج الاهتمام بالعملية الاقتصادية يؤدي بنا حتما إلى ملامسة الواقعية الإسلامية ، عبر اعتبار أن كل ما تتوخاه النظريات الاقتصادية الوضعية ، وما تسعى إليه هو متاع مهما كثر يظل قليلا وزائلا بالمقارنة بمفهوم النعيم في المنظور الإسلامي . يقول عز وجل في سورة النساء:" قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى »، وهذا كاف وزيادة لبيان أن المنظومة الاقتصادية الإسلامية منظومة عقيدية. بينما المنظومات الاقتصادية الوضعية هي منظومات مذهبية وإيديولوجية، وهذا الاختلاف يبين بجلاء قوة المنظومة الإسلامية وشموليتها. وتستمد هذه القوة من كونها تغترفها من عقيدة لا مجال للحسابات المنفعية المادية الضيقة الأفق، وهي ليست أي عقيدة وإنما عقيدة التوحيد وهذا دليل آخر على قوة وشمولية المنظومة الاقتصادية الإسلامية.

ولقد تأكد حاليا بما فيه الكفاية وزيادة، أن هذه العقيدة تفسر الكون والحياة والوجود والماهية تفسيرا واقعيا وقد أيدت البحوث العلمية والأعمال التجريبية والاجتهادات العقلية هذا التفسير، كما بين التاريخ وبالملموس أ، مختلف الإيديولوجيات الوضعية حملت في طياتها الدفاع عن مصالح ذاتية أو فئوية طالما اصطدمت مع المنطق العلمي أو العدالة الاجتماعية بل حتى مع مستلزمات احترام الصفة الإنسانية. ولعل أبرز مثال في هذا المجال التعامل مع الإنسان، إذ اعتبرته المذاهب الوضعية، مجرد كائن موجود إشباع لذاته ومتعته الحسية وحاجياته المادية والغريزية، واعتبارا للتطور المعرفي اضطرت هذه المذاهب لتكييف نظرتها للإنسان فاعتبرته إنسانا اقتصاديا شغله الشاغل هو إشباع النزوات والرغبات والحاجيات دون اعتبار للقيم الإنسانية، لذا كان من الطبيعي والمنتظر أن تصل المجتمعات الإنسانية إلى ما هي عليه حاليا من فساد وانحدار وتردٍ.

5-المجتمع المدني أم مجتمع العمران الأخوي

وهذا،ليات الحركات الإسلامية ببلادنا يخشون أن يصبح مفهوم المجتمع المدني مقدسا، لاسيما وأنهم لاحظوا أن البعض يعض عليه بالنواجذ دون تمحيص عميق لمحتواه وفحواه ومضامينه، ودون سبر أغوار كنهه ومكوناته. وهذا ، حسبهم ، من شأنه أن يوقع المرء في أخطاء.

فمن المعلوم والمعروف لدى العام والخاص أن مكونات المجتمع المدني يجمعها اتفاق على الدفاع عن بعض المكتسبات والمتطلبات الاجتماعية والسياسية والثقافية والمنفعية في إطار روابط الوطن. فالمجتمع المدني بالمفهوم الغربي يحكمه وجود جغرافي، ولا يسأل عن المبادئ الأخلاقية والخلقية ولا عن العقيدة ولا عن الدين، كما أنه لا يلقي بالا للمروءة والأخلاق، ولكن يسأل ويجيب فقط على مصالح فئات وعلى مطالب سياسية واجتماعية وبذلك يمكن أن يشتم منه رائحة الانفصال عن الدين، وبالتالي عن الإسلام.

فلا يخفى على أحد أن منشأ المجتمع المدني هو منشأ غربي، غريب عن واقعنا وعن مسار تطورنا الطبيعي وعن خلفياتنا التاريخية والعقائدية . لذا ألا يمكن التفكير في بلورة مفهوم أكثر اقترابا لهويتنا ولواقعنا ولمسار تطورنا التاريخي ولخصوصية مجتمعنا إسلاميا. وفي هذا الإطار اقترحت بعض فعاليات الحركات الإسلامية ببلادنا مفهوما يتوافق والمبادئ الإسلامية وتقاليد المجتمع المغربي. إنه مجتمع العمران الأخوي. إنه مجتمع عمران لأن الإنسان يجب يعتبر نفسه في هذه الحياة الدنيا أنه يعمرها ولكن ليس خالدا بها. إنه تاركها حتما، وبالتالي عليه تعميرها ليس من أجل العمران فحسب وإنما من أجل هدف أسمى وهو الآخرة.

وهو مجتمع أخوي، لأن المنظور الإسلامي للحياة المجتمعية ليس نظرة صراعية، وهي النظرة التي يتأسس عليها المجتمع المدني وتجعل المنافسة غير الشريفة تارة تطفو وبالتالي ظهور علاقات يحكمها الحقد والكراهية.

فإذا كان السكان ينتمون لنفس الوطن ونفس الدين (الإسلام) فهذا يحتم عليهم بناء مجتمع أخوي يسود فيه الإخاء والتعاون وتقديم الأصلح على الفاسد.

6-المنظومة الاقتصادية الإسلامية والمنطق الأساس

لقد سبق تبيين أن قوة المنظومة الاقتصادية الإسلامية تكمن بالأساس ف يكونها منظومة عقيدية ترتكز على عقيدة التوحيد، وهي العقيدة التي تعتبر جوهر ولب كل الديانات السماوية. وهذه الحقيقة هي التي تفسر الهجوم القوي بشتى الأسلحة النظرية والمعرفية على البنيان الأصلي الضامن لقوة وشمولية المنظومة ألا وهي العقيدة (الدين): وفي هذا الإطار يجب وضع الدعوة إلى العلمانية أو الفصل بين الدين والعلم وبين الدين والسياسة.

لقد كانت انطلاقة الهجوم باعتبار أن البحث لا يمكنه أن يقوم على الدين أو العقيدة لأنه الضرورة سيكون طوباويا ومثاليا وبعيدا كل البعد عن الواقعية وعن المنهج العلمي.

فإذا كان هذا الاعتبار صحيحا بالنسبة للأديان المحرفة فإنه لا ينطبق على المنظومة الإسلامية، لأنها في جوهرها ظلت منظومة تستند على منظور ونهج لم يصله أي انحراف في مصادره الأولى.

فمن المعروف تاريخيا أن الإسلام ظل ولا زال يدعو إلى العلم ويحث عليه. والإسلام يحث حثا على استخدام قواعد البحث العلمي، بل أكثر من ذلك يوفر شروط ضمان توجيه هذا البحث بوضعه الضوابط لتجنيب العقل الوقوع في الخطأ أو الانسياق وراء الأهواء والمنفعة الذاتية سواء المادية منها أو المعرفية. فالإسلام كنهج ومنهج يحرص على استخدام العقل ويدعو الإنسان إلى التأمل العقلي في الكون والملكوت والنفس وصيرورة التاريخ البشري. كما يدعو إلى الكشف عن دوافع الأفعال، ألم يدع العلماء إلى أن الأمور بمقاصدها؟ ألم يحث الإسلام على الصدق وإتباع مقومات الموضوعية العلمية حتى فيما يخص المرء مع نفسه قبل غيره؟...

واعتبارا لما ذكر سنحاول رصد المعالم الثابتة لوجود منظومة اقتصادية إسلامية، ولبلوغ هذا الهدف لا مناص من الوقوف على قضية هامة جدا حتى نتجنب الخلط الذي من شأنه أن يؤدي إلى التشويش على الفهم.

إن مختلف العلوم الإنسانية الحالية هي مستقاة من الفكر الوضعي المرتكز على تحقيق مصالح ذاتية، فردية كانت أم جماعية، وهي تقوم على قواعد وأحكام قيمية. وهنا يكمن خلافها التام مع الإسلام الذي تقوم قواعده وأحكامه على قوانين الفعل الإرادي المنسجم مع حركة الظواهر الطبيعية.

ولنتوقف مليا عند هذه الحقيقة للمزيد من التوضيح. لقد خلق الله تعالى الكون وخلق الإنسان وأنشأ قوانين الكون وقوانين الإنسان (العلاقات - التصرفات...) في انسجام تام لضمان عدم قيام التناقض والتعرض بين منظومة قوانين الكون (وهي قوانين الحركة اللاإرادية) وقوانين الإنسان (وهي قوانين الحركة الإرادية) لأن مصدر هذه القوانين كلها واحد وهو الخالق سبحانه وتعالى، وهذا ما كان وما يجب أن يكون. ومن هنا يستمد الإسلام مختلف قواعده وأحكامه، ومن هنا كذلك يتضح بجلاء أن الأحكام والأفعال الشخصية ليست هي المنطلق وإنما المنطلق هو التزام الإنسان بقواعد وأحكام الإسلام أو عدم التزامه بها في فعله وحركته الإراديين. وهنا بالذات يكمن الفرق الشاسع بين الإسلام والمذاهب الفلسفية والمذهبية الوضعية.

لنأخذ مثالا للتوضيح، فهناك ما يسمى بقانون التعادل الكمي - الكيفي بين الحاجة والقيمة وهو قانون تخضع له مختلف الظواهر الطبيعية واللاإرادية، ويتخذ هذا القانون شكل قاعدة الاعتدال في مجال النشاط الاقتصادي الإسلامي.

فالإسلام، كما هو معلوم، يحث حثا على قاعدة الاعتدال في الإنفاق واقتناء حاجيات الحياة من مأكل ومشرب وملبس وغيرها، وقال سبحانه في سورة الفرقان:" والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما" وهناك آيات عديدة تشير إلى ذات المعنى، وهي قاعدة خالية من أي مذهبية وليست فيها أي قيمية، إنها قاعدة موضوعية تنسجم والتطبيق الإرادي لقانون الاعتدال الكمي ـ الكيفي. ويمكن تطبيق نفس الشيء على النهي عن الخمر مثلا وغيره من الخبائث. إذن فما ينبغي أن يلتزم به الإنسان إراديا هو ما ينبغي أن يكون، وهذا يكون مطابقا مع ما يجب أن يكون اعتبارا لقوانين الحركة اللاإرادية. وفي حالة عدم التزام الإنسان إراديا فإن ما يقوم به لا يطابق ما كان وما يجب أن يكون حسب قوانين الحركة اللاإرادية وهنا بالضبط تكمن أسباب المحن التي تعرفها البشرية في عصرنا الحالي.

وإذا فهمنا هذا التباين بين منطلقات المنظومة الإسلامية ومنطلقات المنظومة الوضعية فإننا سنفهم أن المنظومة الإسلامية تخلص الباحث والعالم من المنطلقات والدوافع الذاتية والمنفعية التي هي أساسا نقطة الانطلاق بالنسبة للمنظومات الوضعية.

7-أبعاد الاقتصاد الإسلامي ونطاقه

للمنظومة الاقتصادية الإسلامية عدة أبعاد. وهذه الأبعاد هي التي تحدد نطاق وموضوع علم الاقتصاد الإسلامي، فهناك بعد إيماني تعبدي وبعد تعاملي علائقي وأخلاقي وبعد بيئي.

فإذا كان البعد الإيماني التعبدي يعطي للنشاط الاقتصادي عمقا وأرضية بعيدة المدى، يتجسدان في التسليم المطلق والانقياد التام للإرادة الربانية، لله سبحانه وتعالى، فإن البعد التعاملي العلائقي والأخلاقي يحدد بالأساس طبيعة العلاقة بين الأشخاص وبين الفرد والجماعة (المجتمع). في حين أن البعد البيئي يؤسس العلاقة بين الإنسان والبيئة في كليتها. وطبعا كل هذه الأبعاد تنبني على عقيدة التوحيد. ومن المعلوم أن الإسلام دين شامل كامل متكامل لا يقبل التجزيء أو الانقسام. وبذلك تكون مشيئة الله على الدوام حاضرة في الاعتبار، ما دامت الأسباب كلها من الله والنتائج كلها إلى الله. وهذا ما أكده ابن تيمية في كتاب " مجموع الفتاوى " عندما تطرق لإشكالية تقلب الأسعار الله، وانخفاضا حيث قال:" (...) الغلاء بارتفاع الأسعار والرخص بانخفاضها هما من جملة الحوادث التي لا خالق لها إلا الله ، ولا يكون شيء منها إلا بمشيئة الله وقدرته ، ولكن هو سبحانه جعل ارتفاع الأسعار قد يكون بسبب ظلم العباد ،وانخفاضها إحسان بعض الناس".

وإضافة للأسباب والنتائج هناك إشكالية الابتلاء والفتنة، وهما حقيقتان من حقائق الحياة، وبالتالي يشكلان جانبا هاما من جوانب البعد الإيماني ـ التعبدي. إن العاملات

الاقتصادية في الإسلام تقوم على أساس أن العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة تأثيرية متبادلة. قال تعالى في سورة الزخرف:" ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا" وهذه الآيات تحيلنا إلى التسخير التبادلي. فالفرد لا ينفصل عن الجماعة ، ولا تقوم الجماعة إلا بالأفراد المكونين لها . وبهذا المنظور لا تكون الجماعة هي " الكل" المجرد كما تصفها النظريات الوضعية الشخصية المعنوية، وإنما هذا " الكل" (مجموع أفراد الجماعة) في نظر الإسلام هو أفراد بذواتهم لهم وجودهم الحقيقي الفعلي، لذلك اهتم الإسلام بصلة الأرحام ورعاية الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل، وجعل للفقير حقا معلوما في المال وهو الزكاة التي هي فريضة تعبدية. كما ضمن الطابع الأخلاقي للاقتصاد . حيث جعله يقوم على العدل والرحمة والتراحم والمروءة والإحسان، بعد نهيه عن الغش والاحتكار والجشع والتدليس وتطفيف الميزان والربا وأكل أموال الناس بالباطل.

وما يميز بالأساس الفكر الوضعي عن الفكر الإسلامي في هذا المجال كون الأول يجزئ الإنسان، وكل جزء من أجزائه يضطلع به علم من العلوم الإنسانية، فعالم الاقتصاد مثلا لا يعير الاهتمام للقيم الاجتماعية أو الأخلاقية، وعالم النفس لا يقيم اعتبارا للجانب الاقتصادي وهكذا دواليك. لذا فإن نموذج الإنسان من وجهة نظر الفكر الوضعي هو الإنسان الاقتصادي الذي لا يعير اهتماما للقيم الدينية أو الأخلاقية لأن ما يهمه هو إشباع جملة من الرغبات والحاجات غالبا ما تكون وهمية كاذبة، وفي هذا تجاهل لحقيقة الإنسان الذي هو نسق كامل متكامل من الحاجات والقيم، أي أنه جسد وروح، وبالضبط هنا يكمن خلل المذاهب الوضعية، والذي يتمثل في تجاهلها لحقيقة الإنسان كنسق حاجة وقيمة في آن واحد، سواء منها المذاهب الفردانية التي تسخر المجتمع لصالح الفرد، أو المذاهب الجماعية التي تسخر الفرد للمجتمع، في حين أن النظرة الإسلامية إلى الفرد نظرة تكاملية كنسق حاجة وقيمة إنها تقوم على التسخير التبادلي لضمان التكاملية. لأن وجود الفرد ووجود المجتمع في منظور الإسلام متلازمان، ولا يمكن تصور حاجة بلا قيمة تحقق الوفاء بها، ولا وجود لقيمة بلا حاجة إليها.

إن لبيئة تزود الإنسان بمقومات الحياة وعوامل البقاء. والإنسان في حاجة إلى البيئة الطبيعية ، وهذه الأخيرة تحتاج أيضا إلى الإنسان ، لكن البيئة الطبيعية مسخرة للإنسان وليس الإنسان مسخرا للبيئة ، ما دام التسخير يفترض توفر الوعي لدى المسخر له.

ففي نظر الإسلام تكون العلاقة بين الإنسان والبيئة بالضرورة علاقة توازن، إنها علاقة توازنية بالضرورة وليست علاقة تناقض أو صراع كما يراها الفكر الوضعي المؤسس على نظرة اختلالية لعلاقة الفرد بالجماعة أو علاقة الذات بالموضوع.

انطلاقا من هذه النظرة، على البيئة توفير للإنسان كل ما يحتاج إليه لإشباع حاجاته التي لا حدود لها دون أن يلتزم الإنسان نحو البيئة بأية قواعد أو التزامات. وأول ما ترتب على هذه النظرة فكرة الندرة التي هي محور النظرية الاقتصادية الوضعية. ألم

يعرف الوضعيون علم الاقتصاد بأنه علم الندرة، حين جعل رغبات الإنسان اللانهائية واللامحدودة تتصادم مع الموارد الطبيعية والاقتصادية المحدودة، وهذا يعبر بجلاء على قمة الاختلال المستديم. فهل تستقيم الأمور إن هي كانت مؤسسة على الدوام على اختلال؟ وهنا تكمن مصائب النظريات الوضعية، إنه مكمن كل المعضلات المجتمعية. وهذا ما تتلافاه النظرة الإسلامية للاقتصاد عندما تعتبر أن الكون مسخر للإنسان المالك للوعي بهذا التسخير، وبذلك يكون ملزما بواجبات إزاء هذا الكون، حيث علي أن لا يفسد في الأرض ولا يهلك الحرث والنسل، وأن يوجه نشاطه وفعله نحو إنتاج الطيبات لا الخبائث. والوعي بالتسخير، فالله سبحانه وتعالى سخر الكون للإنسان لكي يقوم بدوره في الحياة وبمهمته في الكون، وهي الإصلاح وعمارة الأرض في إطار تجسيد الغاية من خلقه وهي عبادة الله.

وهذا ما يضمن علاقة التوازن بين الإنسان والبيئة.

8-الاقتصاد الإسلامي على محك البحث الميداني

تتجه المنظومة الاقتصادية لتحقيق النفع للإنسان (فردا وجماعة) على أساس العدل والإنصاف والعمل على التصدي للمشاكل الناتجة عن الاختلالات والانحرافات عن المسار التوازني.

وهذه الاستفادة تختلف عن مفهوم الاستفادة في المنظومات الوضعية، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، حيث أنها لم تحقق ما يصبو إليه الإنسان من رفاهية قائمة على العدل والإنصاف. فعلى امتداد التاريخ تبين بجلاء أن مختلف المنظومات الاقتصادية كانت فاسدة. فالمنظومة الإقطاعية، التي سادت على امتداد ما يقارب عشرة قرون، استغلت الدين لتبرير وضع استبعاد الأقلية القليلة للأغلبية لتحقيق مصالح شخصية وفئوية على حساب فقر وبؤس وحرمان وشقاء ومجاعة الأغلبية الساحقة. والأدهى هو أنه كان يتم الدفاع عن هذا الوضع باسم الدين.

فباسم الدين واستنادا عليه دعا " كالفين" البروتستاني إلى السعي وراء أقصى قدر من الربح والثروة. ومن تمة ، حسبه، على الإنسان أن يتكالب على الدنيا بمختلف الوسائل والسبل، والاندفاع نحو تحقيق الأرباح المادية والسعي وراء الثروة دون التزام بالأخلاق أو التقيد بالقيم. وهذه من الأسباب الأولى التي قادت البشرية إلى نكسة حضارية ما فتئ يتسع مداها منذ الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، والتي أسهمت إلى حد كبير في انتشار النزعة اللاأخلاقية والابتعاد عن القيم.

وفي الحقيقة إن مختلف المنظومات الوضعية، رغم بريقها الإيديولوجي، تقوم - بشكل أو بآخر - على تدمير الإنسان وإنسانية الإنسان وتحطيم واغتيال نزعة التدين والإيمان فيه. وبذلك تلغي أحد مكوناته الأساسية: المكون الروحي.

فعلا لم تتمكن مختلف تلك المنظومات من السيطرة إلا عبر تحطيم القيم الدينية والأخلاقية. ومن الواضح أن مثل هذه المنظومات لم يكن في إمكانها السيطرة أو أن تكون لها السيادة في مجتمعات مؤمنة حقا، تفرد بالله بالعبودية والحامية والخضوع والسلطان...

فالإسلام على النقيض من تلك المنظومات الوضعية ، يقوم على الحركية المتوازنة والتطور المستمر حيث أنه يحمل في طياته آليات التصحيح الذاتي كلما تعرض المسار التوازني للصدمات أو للانحرافات. وهذا ما تفتقر إليه مختلف المذاهب الوضعية.

ولقد أد لنا التاريخ، بما فيه الكفاية وزيادة، أن النظام الإسلامي انحرف، ليس بفعل عوامل داخلية للنظام، وإنما انحرف عندما بدأ الابتعاد عن النهج الإسلامي ومنهج الإسلام. ولقد أتاح المسلمون، بابتعادهم عن دينهم وتفريطهم فيه، فرصة نجاح المؤامرات والتآمرات على الإسلام.

لكن قوة علم الاقتصاد الإسلامي تكمن في كونه علم توجيهي. وطبيعته التوجيهية لا تقتصر على السلوك الاقتصادي من استهلاك وإنتاج وتوزيع وتدبير وإنما يتعداه إلى التوجيه نحو السلوك الإنساني الرشيد.

والسلوك الإنساني الرشيد هو سلوك يتأسس على النمو المتوازن لمختلف مكونات وأنساق الكائن البيولوجي والسيكولوجي والروحي والبيئي، وهذا يضمن سيادة تقبل ما هو حق وما هو عدل وإنصاف تبتعد عن كل ما هو ظلم وغش وخداع. وانطلاقا من هذا المنظور تستطيع المنظومة الاقتصادية الإسلامية التصدي للإشكالات الكبرى التي تحياها حاليا البشرية.

9- الوسطية في الإسلام

الإسلام دين الوسطية...إنه دين التزام الجماعة ودين اليسر ورفع الحرج والبعد عن المشقة...دين الاعتدال وترك الغلو والتكلف...إن منهج الإسلام هو منهج الاعتدال، إنه منهج وسطي في مختلف المجالات. وهذا الأصل يعتبر أساس الدين، لذلك فالدين الإسلامي محمي حماية ذاتية - بعد الحماية الربانية - من التبديل والتغيير. ولم تظهر الفتن والقواصم في الأمة الإسلامية إلا بالابتعاد عن هذا الأصل فسهل الاحتكام إلى العداوة والبغضاء.

لهذا المنهج الوسطي أصول ثابتة، وهي الإيمان بالله الواحد الأحد والإيمان بالملائكة والإيمان بجميع الكتب المنزلة وأن القرآن ناسخها والإيمان بجميع الأنبياء

والإيمان بانقطاع الوحي بعد خاتم الأنبياء والإيمان باليوم الآخر وما فيه من الحساب والإيمان بالقدر خيره وشره والإيمان بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم والإيمان بأنه لا يعلم الغيب إلا الله وحده والتسليم والرضا والطاعة المطلقة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم والإيمان بأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر واعتبار الإيمان اعتقادا بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح.

فالإسلام أمر بالاستقامة على وسطية الإسلام واليسر والسماحة والتوسعة. فالشريعة الإسلامية تهدف إلى تحقيق مصالح العباد وجلب الخير والمنفعة لهم، كما تهدف إلى رفع الضرر والمفاسد عنهم. لذلك فإن العبادات تقوم على اليسر والمعاملات تقوم على السماحة واليسر هو عدم إجهاد النفس وإثقال الجسم، والتوسعة هي ما يسع الإنسان ولا يضيق عليه ولا يحرج فيه. أما السماحة فهي الجود والعطاء ولين الجانب.

كما تهدف الشريعة الإسلامية إلى رفع الحرج والمشقة، والحرج هو الضيق. وقد قيل إن الحرج هو كل ما أذى إلى مشقة زائدة في البدن أو النفس أو المال حالا أو مآلا أي عدم التكليف بما لا يطاق.
ومن معالم الوسطية كذلك عدم المؤاخذة حال الخطأ والنسيان والإكراه والترغيب في قبول الرخص والحث على السماحة ف يالمعاملات.

10- خصوصيات المنظومة الاقتصادية الإسلامية

إذا كان الفكر الوضعي يستمد مقوماته من أصول خلقها العقل الذي يمارس دور مصدر المعرفة، فإن الفكر الإسلامي عموما يستمد مقوماته من أصول ثابتة وموضعية، أي أن لها وجودا خارج وعي الإنسان. وفي هذا الصدد يمارس العقل دوره كأداة وليس كمصدر للمعرفة. وبالضبط فإن المحنة الحقيقية للفكر الوضعي تكمن في اعتبار العقل مصدرا للمعرفة، وليس كأداة لاكتساب المعرفة عبر الكشف عن الحقائق الموجودة خارجه وباستقلالية عنه، لهذا السبب أنشأ الفكر الوضعي أوهاما وأفكارا كانت وبالا على البشرية في أكثر من فترة على امتداد التاريخ.

وانطلاقا من هذه الأوهام أقام علماء الاقتصاد الوضعي نموذجا للإنسان الاقتصادي، وهو النموذج الذي تحركه دوافع اللذة ولا يتقيد في سلوكه بالقيم الدينية والأخلاقية.

وعلى النقيض من الفكر الوضعي يستمد الفكر الإسلامي مقوماته من أصول ثابتة ومن اعتبار العقل كأداة لاكتساب المعرفة والمساهمة في توسيع مداها للبشرية جمعاء.

كما أن الأصول لا تناقض العلم بأي حال من الأحوال، لأن هناك تكاملا بين قوانين الإنسان وقوانين الكون ما دام الإنسان والكون يكونان معا نظاما كونيا واحدا مصدرهما واحد هو الخالق: الله.

فالإسلام لا يعتبر الإنسان نسقا بيولوجيا أو سيكولوجيا فقط وإنما يتجاوز ذلك ويعتبره متعدد الأبعاد، إنه كذلك نسق إدراكي ونسق روحي، وهذان النسقان لا ينفصلان عن النسق الاجتماعي والنسق البيئي الطبيعي.

إن الإنسان في نظر الإسلام نسق كلي يتكون من كل تلك الأنساق متداخلة فيما بينها. وهذا ما فتئت تثبته مختلف البحوث العلمية اليقينية في أكثر من مجال وميدان.
وبذلك فإن المنظومة الاقتصادية الإسلامية تأخذ الإنسان على حقيقته، حيث تعنى بمختلف مكوناته في ترابطها، سواء الأنساق البيولوجية والسيكولةجية والإدراكية والروحية والاجتماعية والبيئية. إن النموذج المرجعي للإنسان في نظر المنظومة الاقتصادية الإسلامية هو نموذج ذي الأبعاد المتعددة ما دام له وجود خارج الوعي الإنساني وليس هو نتاج للعقل كما هو الحال بالنسبة للفكر الوضعي وبالتالي لمختلف المنظومات الاقتصادية الوضعية.

واعتبارا لهذا النموذج المتعدد الأبعاد فإن المنظومة الاقتصادية الإسلامية تأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب والمكونات البيولوجية والسيكولوجية والإدراكية - العقلية والروحية - الإيمانية والاجتماعية والبيئية ، لذلك فإن لهذه المنظومة مفاهيم خاصة بها عن التوازن وعن المنفعة وعن السلعة وعن الاستهلاك والاستثمار والإنتاج والنمو والملكية وترشيد الاقتصاد ...لذا فإن محتوى المفاهيم الاقتصادية الإسلامية تختلف في الجوهر عن محتوى ومضامين المفاهيم الوضعية.

فإذا كان مثلا التوازن في مفهوم الفكر الوضعي يعتبر في جوهره ماديا، حيث أن المستهلك يحقق توازنا عن تحقيقه لأقصى منفعة أو أعلى درجة من الإشباع يسمح بها دخله، والمنتج يحقق توزانا بتحقيقه لأقصى ربح مادي، والاقتصاد الوطني يحقق توازنا حين تحقيق المعادلة بين الاستثمار والادخار...وكل هذه التوازنات هي توازنات مادية ذات بعد واحد...فإن المنظومة الاقتصادية الإسلامية تهتم بتوازن يتجاوز البعد المادي لتأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الأخرى، حيث أنها تعنى بتوازن سلوك المستهلك وتوازن المنتج وتوازن الفعلين الاقتصاديين وتوازن سلوكات وحدات النسيج الاقتصادي الوطني.

11-المنظومات المالية الإسلامية

ماذا نفهم من المنظومات المالية الإسلامية ؟

إن ممارسة هذه المنظومات سادت في القرون الوسطى وساعدت على تطور القروض وبذلك ساهمت في إنعاش أنشطة الوحدات الإنتاجية والتجارية في الأندلس والدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط.
وآنذاك كان المسلمون وسطاء ضروريين في مجال كل ما يرتبط بأنشطة التبادل والمعاملات التجارية. إلا أن استعمال لفظ " المنظومات" المالية الإسلامية حديث العهد حيث شرع في استعماله منذ أواسط الثمانينات، وقبل ذلك كانت أنشطة الوساطة التجارية والمبادلات الممارسة في إطار الإسلام تشمل تحت لفظة " الممارسات البنكية غير المستندة على فائدة" أو " الممارسات البنكية الإسلامية «. وغياب اعتبار الفائدة ومنعها يشكل حجر الزاوية لكل المنظومات المالية الإسلامية التي ترتكز على مبادئ عامة من بينها: تشجيع التضامن لمواجهة الأقدار والأخطار، الحقوق والواجبات الفردية والجماعية، حق الملكية، احترام الاتفاقات والعقود والالتزام بها.

والمنظومات المالية الإسلامية لا تهم فقط الأنشطة البنكية بل تتجاوزها للاهتمام بتكوين الرأسمال وتأسيسه وبأسواقه والوساطات المالية بمختلف أشكالها واستعمال مقولة منع الفائدة أو غيابها يمكن أن يؤدي إلى الإساءة للفهم قد تتولد عنها مغالطات. فالأسس الفلسفية للمنظومات المالية الإسلامية تتجاوز العلاقة الكامنة بين عوامل الإنتاج والتصرفات والمعاملات الاقتصادية والمادية عموما وتتعالى عنها. فإذا كانت الأنظمة الاقتصادية الليبرالية منها والموجهة ترتكز على الجوانب الاقتصادية والمالية للمعاملات فالإسلام يولي أهمية بالغة للجوانب الأخلاقية والمعنوية والاجتماعية والدينية.

إن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يمكن استيعابه إلا بفهمه واعتباره في كليته وشموليته وعلى ضوء ما أقامه الإسلام في مجال الأخلاق والعمل وتوزيع الثروة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ودور مؤسسة الدولة والمرافق التابعة لها.

فالمنظومات المالية الإسلامية تستبعد كل شكل من أشكال المردودية المسبقة والمضمونة. فالفائدة وهي ربح مضمون مسبقا مقصاة وكذلك الاتجار بالديون. لأن مفهوم الإسلام في مجال الاقتصاد المالي يتفق واقتسام الأخطار والآفات وبذلك يسعى لفائدة روح المبادرة والمقاولة وتشجيعها بعيدا عن المضاربات والجشع.

السيرة الذاتية للكاتب إدريس ولد القابلة



- كاتب و صحفي مغربي يقيم في القنيطرة-المغرب
- خريج المدرسة الوطنية للإدارة العمومية بالرباط (شعبة الاقتصاد و المالية)
- مجاز في الاقتصاد
- يحمل دبلوم الدراسات الجامعية العامة في الفلسفة و علم الاجتماع و علم النفس
- مكلف بمهمة بمركز حقوق الناس
- مدافع حقوقي نشط
- باحث في مجال السياسة و التنمية المحلية و البيئة و حقوق الإنسان